

مصر: أوقفوا الملاحقة الجائرة للمدافع عن حقوق الإنسان الدكتور أحمد عماشة وأفرجوا عنه فورًا

في إحاطة جديدة لمرحلة ما قبل المحاكمة نُشرت اليوم، وثّقت اللجنة الدولية لحقوقوقيين (ICJ) والمفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF) سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات المصرية بحق المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور أحمد عماشة، وذلك نتيجة لملاحقته الجارية على خلفية اتهامات زائفة بـ"الإرهاب" أمام نيابة أمن الدولة العليا منذ اعتقاله في يونيو/حزيران 2020.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقوقيين: "إن الملاحقة المستمرة للدكتور عماشة تجسّد إساءة استخدام السلطات المصرية الممنهج لقوانين 'مكافحة الإرهاب' لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء وكل من يُعبّر عن المعارضة الفعلية أو المتصورة".

تشمل انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي شابت إجراءات ما قبل المحاكمة في القضية ضد الدكتور عماشة و56 آخرين انتهاكات للحقوق التالية:

1. الحق في الحياة؛
2. الحق في عدم التعرّض للاختفاء القسري؛
3. الحق في الحرية، بما في ذلك عدم التعرّض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي؛
4. الحق في محاكمة عادلة.

كما وثّقت اللجنة الدولية لحقوقوقيين والمفوضية المصرية للحقوق والحريات انتهاكات جسيمة ارتكبت بحق الدكتور عماشة في الحماية من التعذيب، بما في ذلك تعرّضه للضرب والصعق بالكهرباء وتعليقه من السقف من يديه، ما أدى إلى كسر أحد أضلعه.

وأضاف بنعربية: "يتعيّن على السلطات الإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور عماشة، وإسقاط الاتهامات الزائفة الموجهة ضده، وضمان حقه في سبيل انتصاف فعّال عن الانتهاكات العديدة التي لحقت بحقوقه".

ولا تُعد القضية الجنائية الجارية الأولى من نوعها ضد الدكتور عماشة في إطار مساعي السلطات المصرية لإسكاته. ففي عام 2017، اعتقله ضباط شرطة تعسفيًا عند نقطة تفتيش بمدينة نصر بالقاهرة، وقضى بعدها عامين ونصف رهن الاحتجاز. وخلال فترة احتجازه، تعرّض للصعق الكهربائي والاعتداء الجنسي، كما هددت السلطات باغتصاب زوجته وبناته لإجباره على الإدلاء باعتراف قسري. ولم يُفرج عنه إلا بعد سنتين وسبعة أشهر من الاحتجاز التعسفي، وعقب تدخل من عدد من أصحاب الولايات في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، حيث أُطلق سراحه في أكتوبر/تشرين الأول 2019. غير أن السلطات أعادت اعتقاله في يونيو/حزيران 2020 في إطار القضية الحالية ضده.

وتدعو اللجنة الدولية لحقوقوقيين السلطات المصرية إلى:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور أحمد عماشة وإسقاط جميع التهم الموجهة ضده؛

- إجراء تحقيق مستقل ومحايد في وقائع اختفائه القسري وتعذيبه وغيره من أشكال سوء المعاملة؛
- ضمان مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان؛
- إصلاح تشريعات "مكافحة الإرهاب" في مصر بما يضمن توافقها مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويحول دون إساءة استخدامها لإسكات المعارضين.

للتحميل

هذه الإحاطة متاحة باللغتين [العربية](#) و [الإنجليزية](#).

للتواصل

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين؛ هاتف: +979 22 41 3800 ؛

البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين؛ البريد

الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org